جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

الخطأ المادي في الحكم الجزائي

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها الطالب

رياض حامد جايش الزيادي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الجنائي

بأشراف الدكتور

خالد خضير دحام المعموري

أستاذ القانون الجنائي المساعد

١٤٤٠ هـ

٢٠١٩م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

سورة البقرة/ الآية (٢٨٦)

الإهداء

إلى سيدتي ومولاتي فاطمة وأبيها وبعلها وبنيها والسر المستودع فيها (عليهم السلام اجمعين)...

إلى سيدي ومولاي أبي الفضل العباس (عليه السلام) ...

إلى سيدتي ومولاتي عقيلة بني هاشم زينب الحوراء (عليها السلام)...

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء لذاته ...

إلى من حمّلني أسمه بفخر... إلى والدي الغالي... حفظه الله ...

إلى ملاكي في الحياة ... إلى سّر وجودي ... معنى الحب والحنان إلى من كان دعاؤها سّر نجاحي... إنها ست الحبايب والدتي العزيزة... حفظها الله...

إلى من أشد بهم أزري وأقوي بهم عزيمتي، وهم سندي في الحياة... إلى أخوتي الاعزاء فخري واعتزازي...

إلى رياحين حياتي... إلى حبيبات قلبي ... اخواتي العزيزات

إلى من دأبت في يقظتها بسعادتي ... إلى من عرفت معها السعادة والحياة ... إلى مهجة قلبي... زوجتي الغالية...

إلى من رزقني الله عز وجل بهم خّلقاً وخُلقاً ... فلذات أكبادي ... أولادي...

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والشكر له الذي من علي في انجاز رسالتي هذه والصلاة والسلام على خير الخلق رسول الرحمة، وعلى اله الطيبين الطاهرين، واصحابه الميامين.

لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور **(خالد خضير دحام المعموري)** الذي تفضل مشكوراً بالأشراف على رسالتي ولما قدّمه من النصح والتوجيه والملاحظات وخبرته العلمية عظيمة الأثر في اخراج رسالتي بوجهها النهائي.

وأتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والعرفان إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة **(أسراء محمد علي سالم)** لما قدمته لي من نصائح وإرشادات خلال دراستي واسأل الله لها بدوام الصحة والعافية والنجاح الدائم.

وأتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة بقبولهم مناقشة رسالتي وما سيقدمونه من افكار نيرة ستقوم الرسالة وتعزز عملية البحث، وكل الشكر والعرفان الى المقوم العلمي واللغوي لما ابدوه من ملاحظات سديدة، وأتقدم بالشكر والعرفان لأساتذتي في القسم الجنائي، في معهد المعلمين للدراسات العليا كل من الدكتور حسون عبيد والدكتور علي حمزة عسل والدكتور علي سعد عمران والدكتور احمد الخفاجي والدكتور علي اسماعيل كاشف الغطاء، لما قدموه لي من وافر علمهم ومعرفتهم أثناء دراسة السنة التحضيرية.

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى عمادة معهد المعلمين للدراسات العليا/ قسم القانون،لما قدموه من نصائح وتوجيهات من أجل إتمام رسالتي.

كما أتقدم بالشكر إلى موظفي مكتبة كلية القانون جامعة بغداد، وإلى مكتبة كلية القانون جامعة بابل، ومكتبة كلية القانون جامعة القادسية، ومكتبة كلية الحقوق جامعة النهرين ومكتبة المعهد القضائي، ومكتبة معهد العلمين للدراسات العليا... ومكتبة الروضة الحيدرية وأشكر كل من قدم لي المساعدة والدعم والنصح، وأسأل الله عز وجل أن يحفظ الجميع، واسأل الله عز وجل ان يوفقني لمرضاته.

الباحث

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	٤-١
٢	الفصل الأول: ماهية الخطأ المادي في الحكم الجزائي	٦١-٥
٣	المبحث الأول: مفهوم الخطأ المادي في الحكم الجزائي	٢١-٦
٤	المطلب الأول: التعريف الخطأ المادي في الحكم الجزائي	١٣-٦
٥	الفرع الأول: التعريف الخطأ المادي في الحكم الجزائي لغةً	٨-٦
٦	الفرع الثاني: التعريف الخطأ المادي في الحكم الجزائي اصطلاحاً	١٣-٩
٧	المطلب الثاني: طبيعة الخطأ المادي في الحكم الجزائي وشروطه	٢١-١٤
٨	الفرع الأول: طبيعة الخطأ المادي في الحكم الجزائي	١٦-١٤
٩	الفرع الثاني: شروط الخطأ المادي في الحكم الجزائي	٢١-١٧
١٠	المبحث الثاني: صور الخطأ المادي في الحكم الجزائي وتمييزه عما يتشابه معه	٦١-٢٢
١١	المطلب الأول: صور الخطأ المادي في الحكم الجزائي	٤٨-٢٢
١٢	الفرع الأول: صور الأخطاء المادية الكتابية في الحكم الجزائي	٤٣-٢٢
١٣	الفرع الثاني: صور الأخطاء المادية الحسابية في الحكم الجزائي	٤٨-٤٤
١٤	المطلب الثاني: تمييز الخطأ المادي في الحكم الجزائي عما يتشابه معه	٦١-٤٩
١٥	الفرع الأول: التمييز بين الخطأ المادي والخطأ القانوني	٥٥-٤٩
١٦	الفرع الثاني: التمييز بين الخطأ المادي والخطأ الواقعي	٦١-٥٦
١٧	الفصل الثاني: تصحيح الخطأ المادي في الحكم الجزائي	١١٧-٦٢
١٨	المبحث الأول: اجراءات تصحيح الخطأ المادي عند صدور الحكم الجزائي وعلاقته بالإشكال في التنفيذ	٨٩-٦٢
١٩	المطلب الأول: اجراءات تصحيح الخطأ المادي عند صدور الحكم الجزائي	٨٠-٦٣

٢٠	الفرع الأول: إجراءات تصحيح الخطأ المادي عند صدور الحكم الجزائي في القانون العراقي	٦٣-٦٦
٢١	الفرع الثاني: إجراءات تصحيح الخطأ المادي عند صدور الحكم الجزائي في القوانين الاجرائية المقارنة	٦٧-٨٠
٢٢	المطلب الثاني: علاقة الاشكال في التنفيذ بتصحيح الخطأ المادي في الحكم الجزائي	٨١-٨٩
٢٣	الفرع الاول: التكييف القانوني لتصحيح الخطأ المادي في الحكم الجزائي	٨١-٨٣
٢٤	الفرع الثاني: التمييز بين نظام الإشكال في التنفيذ ونظام تصحيح الأخطاء المادية في الحكم الجزائي	٨٤-٨٩
٢٥	المبحث الثاني: تصحيح الخطأ المادي في الحكم الجزائي في مرحلة الطعن	٩٠-١١٧
٢٦	المطلب الأول: تصحيح الخطأ المادي في الحكم الجزائي المطعون فيه بطرق الطعن العادية	٩٢-١٠٢
٢٧	الفرع الأول: تصحيح الخطأ المادي في الحكم المعترض عليه غيابياً	٩٢-٩٧
٢٨	الفرع الثاني: تصحيح الخطأ المادي في الحكم الاستئنافي	٩٧-١٠٢
٢٩	المطلب الثاني: تصحيح الخطأ المادي في الحكم الجزائي المطعون فيه بطرق الطعن غير العادية	١٠٣-١١٧
٣٠	الفرع الأول: تصحيح الخطأ المادي في الحكم المطعون فيه تمييزاً	١٠٣-١١١
٣١	الفرع الثاني: تصحيح الخطأ المادي في القرار التمييزي	١١٢-١١٧
٣٢	الخاتمة	١١٨-١٢٢
٣٣	المصادر	١٢٣-١٣٧
٣٤	الملخص باللغة الانكليزية	A-B

الخلاصة

أن الحكم الجزائي لكي يكون حكماً صحيحاً يجب أن يصدر من قبل المحكمة المختصة بإصداره وفقاً لأحكام القانون، وأن يكون مبنياً على الأدلة السليمة والصحيحة ومعتمداً على ضمير القاضي ومدى قناعته على وجه اليقين من أجل الوصول إلى النتيجة النهائية بإصدار الحكم الجزائي خالياً من الأخطاء أو العيوب.

وقد يقع في الحكم الجزائي أخطاء، وهو أمر متوقع حصوله، وتعدّ من قبيل هذه الأخطاء الأخطاء المادية والتي لا تكون مؤثرّة في صحة الحكم وسلامته.

أن الخطأ المادي الذي يعتري الحكم الجزائي في احدى بيانته غير الجوهرية، لا يؤدي إلى بطلان الحكم أو نقضه وتكون محكمة الموضوع التي أصدرت الحكم الذي شابه الخطأ المادي هي الجهة المختصة بتصحيح ذلك الخطأ سواء كان ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب احد الخصوم في الدعوى الجزائية.

ويتم تصحيح الخطأ المادي وفقاً لنظام خاص وهو نظام تصحيح الاخطاء المادية، وأن تلك الأخطاء ذو طبيعة مادية غير مؤثرة في صحة الحكم وسلامته.

ويشترط لاعتبار الخطأ خطأً مادياً توافر شرطان، أولهما أن لا يؤدي ذلك الخطأ إلى البطلان أو الخطأ في القانون، وثانيهما إمكانية تصحيحه دون إجراء تعديل أساسي في الحكم الجزائي.

ويتميز الخطأ المادي عن غيره من الأخطاء بعدة مميزات، أهمها أنه لا يترتب عليه أي اثر في الحكم الجزائي الصادر عند تصحيحه، وتناولنا البحث في صور الخطأ المادي والتي تتفرع إلى صورتين، الصورة الأولى الأخطاء المادية الكتابية، والصورة الثانية الأخطاء المادية الحسابية.

لقد تناولت التشريعات الجزائية (الاجرائية) ومنها المقارنة، إجراءات تصحيح الخطأ المادي الذي يعتري الحكم الجزائي عند صدوره من المحكمة المختصة بإصداره، وجعلت تصحيحه من أختصاص محكمة الموضوع، وقد تظهر بعض الاشكاليات عند تنفيذ الحكم الجزائي الذي شابه الخطأ المادي، وقد اختلف الفقه حول التكيف القانوني لتصحيح الخطأ المادي، بمعنى آخر هل أن تصحيح الخطأ المادي يدخل ضمن نطاق الاشكال في التنفيذ من عدمه، وتطرّقنا إلى الآراء الفقهية التي تناولت التكيف القانوني لنظام تصحيح الاخطاء المادية، وكذلك وجدنا أن هناك أوجه أختلاف وكذلك أوجه الشبه بين كلا النظامين، وقد تناولنا تصحيح الخطأ المادي في الحكم الجزائي المطعون فيه، وذلك بموجب طرق الطعن المقررة قانوناً.